تقرير عن صندوق الاصلاح والتعافي واعادة اعمار العراق

(I3RF)

والاجراءات المتخذة في متابعته خلال عام ٢٠٢٣

(الاجراءات ، المشاكل والمعوقات، المقترحات)

تشرين الثاني ٢٠٢٣

جدول المحتويات

التسلسل	المحتوى	الصفحة
اولاً	المقدمة	١
ثانياً	ابرز الاجراءات المتخذة خلال عام ٢٠٢٣:-	٦
ثالثاً	المشاكل والمعوقات	١٢
رابعا	المقترحات	١٤
	الملاحق: • ملحق (١): جدول موائمة المشاريع مع المنهاج الوزاري • ملحق (٢): جدول بالمشاريع وجهات تنفيذها والجهات المستفيدة منها ونسب انجازها بحسب اخر تحديث بتاريخ (٢٠٢٢/١٠/٢٤) • ملحق (٣): جدول بالنتائج والمخرجات للمشاريع بحسب الورقة المفاهيمية ولكل مشروع. • ملحق (٤): جدول بالمشاريع التي انقضت مدة انجازها. • ملحق (٥): جدول بالمشاكل والمعوقات المؤشرة ازاء كل مشروع	

أولاً:مقدمة

أ) أهداف الصندوق

- تعزيز الاصلاح والتعافي الاقتصادي والاجتماعي وإعادة الإعمار.
- دعم الاجندة الاصلاحية طويلة المدى للحكومة العراقية مع التركيز على التنويع الاقتصادي والنمو بقيادة القطاع الخاص.
- تعزيز البيئة التمكينية وتحديد الفرص العملية لتمويل القطاع الخاص لأنشطة إعادة الإعمار.
- تعزيز الترتيبات المؤسسية لتيسير حوار السياسات، والتنسيق ورصد جهود الإصلاح وإعادة الاعمار الحكومية.

ب) تأسيس الصندوق

استنادا الى قرار مجلس الوزراء أعلاه تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التخطيط والبنك الدولي في العراق في عام ٢٠١٩ تستمر لمدة خمسة اعوام مالم يتم تعديلها او تمديدها وتم تحديد دور كل من وزارة التخطيط والبنك الدولي في أدارة كافة المسائل والاجراءات المتعلقة بهذا حيث تضمنت المذكرة تصنيف الصندوق الى **(ثلاثة مكونات - نوافذ رئيسية):**

- التعافي واعادة الاعمار الاجتماعي والاقتصادي والتنمية البشرية والاجتماعية.
- تعزيز التنوع الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص.
- الدعم التنسيقي والبرامجي (الاستشاري.)

ت) مشاريع صندوق (I3RF)

يبلغ عدد مشاريع صندوق **(I3RF) (٢٥)** لغايته مشروع بحسب اخر قاعدة بيانات وردت من البنك الدولي بتاريخ (٢٠٢٢/١٠/٢٤) تمول جميعها عن طريق منح مالية من خلال الصندوق وتنقسم الى قسمين بحسب جهة التنفيذ:

١. المشاريع المنفذة من قبل الجانب الحكومي:

المقصود بها المشاريع التي تنفذ عن طريق منح مالية توقع اتفاقياتها بين الجانب الحكومي والبنك الدولي وتنفذ من قبل الجهات الحكومية المستفيدة ويبلغ عددها (١٠) وكما مؤشر في أدناه:

١- تعزيز نظم التطعيم لضمان توفير متكافئ وجيد للقاح **(كوفيد – ١٩)** لصالح وزارة الصحة.

٢- البرنامج التجريبي للتكيف مع فيروس كورونا **(كوفيد -١٩)** والتعافي من اثاره – مشروع دعم مرونة الشركات والوصول الى التمويل والنمو في العراق لصالح وزارة المالية ويدار من خلال اللجنة التوجيهية الخاصة بمنحة مشروع دعم مرونة الشركات والوصول الى التمويل والنمو في العراق).

٣- المكون الثاني من مشروع دعم إدارة النقاط الساخنة للتلوث البيئي في العراق لصالح وزارة البيئة (قيد التحضير).

٤- المكون الثاني من مشروع دعم التعليم العالي لصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٥- مشروع المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لصالح الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط واحصاء اقليم كردستان.

٦- مشروع المنح المقدمة للشركات المتناهية في الصغر لصيانة الطرق الريفية لصالح وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة (اغلق المشروع بسبب عدم امكانية تحقيق شروط النفاذية خلال الفترة المحددة بالرغم من تمديد الفترة لثلاث مرات متتالية).

٧- مشروع حماية وتعزيز رأس المال البشري في العراق البرنامج التجريبي للشمول الاقتصادي في محافظة ذي قار لصالح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية **(قيد التحضير)**

٨- مشروع ابتكارات من أجل التعلم في المحافظات العراقية المتأخرة عن المحافظات الأخرى لصالح وزارة التربية.

٩- المكون الثاني من مشروع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في العراق لصالح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ **هيئة الحماية الاجتماعية**

١٠- مشروع دعم تحسين إدارة المزارع وتجربة نماذج التجمعات لصالح وزارة الزراعة **(قيد التحضير).**

٢. المشاريع المنفذة من قبل البنك الدولي:

وتتضمن المشاريع التي تمول وتنفذ من قبل فرق البنك الدولي بصورة مباشرة والبالغ عددها **(١٥)** بالإضافة إلى (اربع مكونات من مشاريع يتم تنفيذها بشكل مشترك) وكالآتي:

١- إعادة الإعمار على أساس المناطق في الموصل والمراكز الحضرية الأخرى في العراق لصالح وزارة الاعمار والاسكان وصندوق اعادة المناطق المتضررة من العمليات الارهابية ومحافظة نينوى

ودائرة التنمية الاقليمية والمحلية في هذه الوزارة **(اغلق بسبب عدم وجود مخرجات واضحة لدى الجهات المستفيدة).**

٢- تنشيط قطاع الزراعة في العراق لصالح وزارة الزراعة.

٣- المكون الأول من مشروع دعم إدارة النقاط الساخنة للتلوث البيئي في العراق لصالح وزارة البيئة.

٤- المساعدة الفنية لإصلاح مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي لصالح وزارة الموارد المائية وامانة بغداد ومحافظة البصرة.

٥- الطاقة والصناعات الاستخراجية: العناية الفنية والاقتصادية الواجبة لدعم تعزيزات شبكة كهرباء المنطقة الجنوبية في العراق لصالح وزارة الكهرباء.

٦- الحماية الاجتماعية والوظائف للعراقيين الفقراء والضعفاء لصالح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٧- مكون تكاليف ادارة المشروع ضمن مشروع (حماية وتعزيز رأس المال البشري في العراق البرنامج التجريبي للشمول الاقتصادي في محافظة ذي قار) لصالح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٨- دعم التعليم وتنمية المهارات ي العراق لصالح وزارة التربية.

٩- المكون الأول من مشروع دعم التعليم العالي لصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

١٠- استجابة **COVID-19** وتعزيز النظام الصحي لصالح وزارة الصحة.

١١- التنوع والنمو الاقتصادي لصالح خلية ادارة الاصلاح والجهاز المركزي للاحصاء.

١٢- القطاع المالي العراقي لصالح البنك المركزي العراقي.

١٣- التحليلات الاستشارية لإدارة الموارد العامة والفيدرالية لصالح وزارة المالية.

١٤- إدارة الدين لأغراض التعافي لصالح وزارة المالية.

١٥- بيئة مؤاتية للشركات الصغيرة والمتنامية لصالح الامانة العامة لمجلس الوزراء.

١٦- بناء الادلة لصنع السياسات لصالح الجهاز المركزي للاحصاء واحصاء اقليم كردستان.

١٧- مكون تكاليف إدارة المشروع ضمن مشروع المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لصالح الجهاز المركزي للاحصاء واحصاء اقليم كردستان.

١٨- تعزيز الاشراف والقدرات الائتمانية (بما في ذلك تعزيز الادارة المالية وقدرات الشراء) وكيل مراقبة طرف ثالث في العراق لم تحدد جهات مستفيدة.

١٩- بناء السلام وإشراك المواطنين لم تحدد جهات مستفيدة.

ثانياً: ابرز الاجراءات المتخذة خلال عام ٢٠٢٣:-

١. متابعة كافة مشاريع الصندوق مع الجهات المستفيدة بموجب كتابنا ذي العدد (٦٣/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٢) المتضمن طلبنا من كافة الجهات المستفيدة من مشاريع الصندوق تزويدنا بالاوامر الادارية لفرقهم وقائمة باسماء وعناوين البريد الالكتروني لفريق البنك الدولي المنفذ للمشروع والموقف المالي والفني لجميع الانشطة والمشاريع والتأكيد على قيام الجهات المستفيدة في متابعة نشاطات الفرق المنفذة التابعة للبنك الدولي وضمان الاستفادة من مخرجات المشاريع وعدم السماح للفرق التنفيذية بتنفيذ اي انشطة دون التنسيق معهم وموافقة هذه الوزارة وتم التاكيد بكتابنا ذي العدد (١٠٠٤٢/٤/١ في ٢٠٢٣/٣/٣٠) للجهات التي لم ترد اجاباتها في حينها.

٢. تم اعمام تقرير مراجعة الصندوق ووثيقة اطار النتائج وخلاصات عن المشاريع والموقف المالي ونسب الانجاز وكافة المخرجات والنتائج للمشاريع بحسب مامثبت في المذكرات المفاهيمية الى كافة اعضاء اللجنة التوجيهية واعضاء سكرتارية التعافي والفريق الساند لها بموجب كتابنا ذي العدد (٧٣٤٣/٤/١ في ٢٠٢٣/٣/٦).

٣. كتابنا ذي العدد (١٤٥٢٦/٤/١ في ٢٠٢٣/٥/٩) المتضمن ضرورة مشاركة فريق البنك الدولي المنفذة لمشاريع الصندوق مدار البحث لكافة التفاصيل الفنية الخاصة بالمشاريع مع الجهات الحكومية المستفيدة ابتداءا من وثائق المشاريع وانتهاءا بحسم المخرجات وان يتم التنفيذ بالتنسيق معهم ولكافة الانشطة وموائمتها مع حاجتهم والتوجهات الحكومية والبرنامج الحكومي والتأكيد على تزويد التفاصيل المالية الخاصة بالمشاريع ونقوم بدورنا بمشاركتها مع الجهات الحكومية المستفيدة ممايضمن المام هذه الجهات بكافة تفاصيل المشاريع وفقا للاليات الحكومية المعمول بها ولم يستجيب البنك الدولي لها.

٤. اعمامنا ذي العدد (٢٢٠٩١/٤/١ في ٢٠٢٣/٧/١٣) المتضمن حث الجهات الحكومية المستفيدة على ضرورة التنسيق الفاعل بين البنك الدولي والجهات الحكومية المستفيدة من المشاريع ومراعاة السياق الحكومي بخصوص تنفيذ الانشطة وان تكون مشاركة الجهات الحكومية المستفيدة بشكل مؤسساتي وبما يضمن تثبيت البرامج والمشاريع في المؤسسات العراقية بشكل واضح قابل للقياس وتقييدها اصولياً من قبل المستفيدين.

٥. تم التأكيد على البنك الدولي بموجب كتابنا ذي العدد (١٤٠٠٠/٤/١ في ٢٠٢٣/٥/٤) على ضرورة ان يتم احالة النشاطات الفنية للصندوق مدار البحث عبر هذه الوزارة ليتم مراجعة وتحديد الجهات الحكومية المشمولة بحسب التخصص وبحسب علاقتهم بالمشاريع المنفذة.

٦. تم اعلامنا من قبل البنك الدولي تولي السيد (ريتشارد عبد النور) منصب مدير الصندوق بدلا عن السيدة (نائلة احمد) ومواصلة السيد (وسيم المقدادي) العمل كنائب مدير الصندوق والسيدة (زينة عازار) العمل كمسؤول عمليات الصندوق وتم اعلام اعضاء اللجنة التوجيهية واعضاء سكرتارية الصندوق بموجب كتابنا ذي العدد (٣٤٤٧٦/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/١٩).

٧. تم تخويل فريق من هذه الوزارة بموجب الاوامر الادارية (١٨٩٦٨/٣/٤/٢٦١٩ في ٢٠٢٣/٦/١٣) و (٢٢٦١٩/٣/٤/٣١٦٥ في ٢٠٢٣/٧/١٧) لاستخدام منصة الاتصال بالعملاء (client connection) للتعريف بكافة التفاصيل النظام والبيانات التي تخص العقود والمشاريع ثم تبين ان جميع حسابات ممثلي هذه الوزارة ضمن المنصة غير فعالة ومتوقفة عن العمل وتم مفاتحة البنك الدولي بذلك بموجب كتابنا ذي العدد (٢٥٥١٢/٤/١ في ٢٠٢٣/٨/٩).

٨. كتابنا ذي العدد (٢٢٣٣٦/٤/١ في ٢٠٢٣/٧/١٦) الى البنك الدولي المتضمن تقرير يوضح ملاحظات هذه الوزارة على التقرير السنوي للصندوق لمراعاتها واعادة عرضه لغرض اعتماده وتزويدنا بكافة مخرجات المشاريع والانشطة والدراسات والتقارير المنجزة مصنفة بحسب مشاريع الصندوق ولم يستجيب البنك الدولي لها.

٩. عقد اجتماعين بتاريخ (٢٠٢٣/٧/١٨) و (٢٠٢٣/٨/١) بمشاركة البنك الدولي وممثل عن مكتب رئيس الوزراء وهذه الوزارة لموائمة انشطة ومشاريع الصندوق مع المنهاج الوزاري الجديد للحكومة الموضح في الجدول المرافق في (ملحق رقم (١)) ولغرض استكمال الموائمة قام الفريق بطلب التفاصيل الفنية والمالية لمشاريع الصندوق من البنك الدولي بموجب كتابنا ذي العدد (٢٦٦٨٧/٤/١ في ٢٠٢٣/٨/٢٠) ولم ترد ثم ارسلنا عدة تأكيدات اخرها كتابنا ذي العدد (٣٧٣٧٩/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/٧) ولم يستطيع الفريق اكمال اعماله وبحسب الموقف المثبت في مذكرة الدائرة ذات العدد (٢٥٧٩ في ٢٠٢٣/٩/٢١).

١٠. اعداد عدة خلاصات بحسب اخر قاعدة بيانات وردت من البنك الدولي وكالاتي:

أ) جدول بالمشاريع وجهات تنفيذها والجهات المستفيدة منها ونسب انجازها بحسب اخر تحديث بتاريخ (٢٠٢٢/١٠/٢٤). (ملحق رقم (٢))

ب) جدول بالنتائج والمخرجات للمشاريع بحسب الورقة المفاهيمية ولكل مشروع. (ملحق رقم (٣))

١١. كتابنا ذي العدد (٣٧٣٧٩/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/٧) الخاص بطلب تزويدنا بقاعدة بيانات محدثة عن الصندوق وكافة الانشطة والمشاريع والذي جاء تاكيدا على عدة كتب سابقة تم اعدادها خلال العام حيث لم تزودنا ممثلية البنك الدولي بالبيانات لمدة تجاوزت العام ولم ترد اي اجابة منهم لغايته.

١٢. متابعة كافة مشاريع الصندوق بموجب كتابنا ذي العدد (٣٧٩٩٩/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/١٢) طلب قيام الجهات الحكومية المستفيدة لتزويدنا بكافة التفاصيل الفنية بالموقف المالي والفني المحدث والتاكيد على الالتزام بتعليمات وزارة المالية الخاصة بتقيد المنح في وزارة المالية بحسب منشورهم ذي العدد (٨٢٩٥ في ٢٠٢٣/٤/٢٧).

١٣. تم مناقشة عدة مقترحات مقدمة من جهات حكومية مختلفة وبما يتلائم مع المنهاج الوزاري حيث قدم مكتب رئيس الوزراء مقترح مشروع (الربط الشبكي للمنافذ الحدودية واتمتة الاجراءات وتعزيز المراقبة المركزية) لصالح هيئة المنافذ الحدودية وتم مفاتحة البنك الدولي بموجب كتابنا ذي العدد (٢٠٣٠٠/٤/١ في ٢٠٢٣/٦/٢٢) متضمنا ابرز التفاصيل الخاصة بمقترح المشروع والتاكيد على البنك بموجب كتابنا ذي العدد (٣٤٩٥٩/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/٢٣) لبيان موقف المقترح لاهميته ومقترح مشروع (الممر الاقتصادي) الذي اقترح خلال مؤتمر التنمية الذي عقد في بغداد وتم مفاتحة مكتب رئيس الوزراء ليتم تحديد التفاصيل الدقيقة لكل محور بشكل مفصل بالتنسيق المباشر والفعال مع وزارة النقل وبما يتلائم مع المنهاج الوزاري على ان لايترتب على الموضوع اي التزامات مالية بشكل قروض على الحكومة العراقية بموجب كتابنا ذي العدد (٢٠٣٢٦/٤/١ في ٢٠٢٣/٦/٢٢).

١٤. اعطت هذه الوزارة موافقة بعد سلسلة من المخاطبات والمتطلبات والملاحظات وبالتنسيق مع دائرة الدين العام لمقترح مشروع (برنامج بناء القدرات للقطاع العام بالتنسيق مع وزارة التخطيط) بموجب كتابنا ذي العدد (٣٤٠٦٣/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/١٧) وبوجود نقطة ارتكاز من وزارة المالية للتنسيق بتنفيذ نشاطات البرنامج وابدى مكتب رئيس مجلس الوزراء بموجب كتابهم ذي العدد (٢٣٣٢٧٠٠/٣٠٠٦ في ٢٠٢٣/١١/٨) تحفظهم على مصطلح (النوع الاجتماعي) الواردة في مسودة وثيقة مقترح البرنامج والاستعاضة عنه بمصطلح (تكافؤ الفرص) وتم اعلام البنك الدولي بموجب كتابنا ذي العدد (٣٩٠٩٨/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/١٩)

١٥. غلق مشروع (إعادة الإعمار على أساس المناطق في الموصل والمراكز الحضرية الأخرى في العراق) بسبب عدم وجود مخرجات واضحة لدى الجهات المستفيدة من المشروع وعدم تأيدهم لتمديد المشروع بسبب عدم تنسيق فرق البنك الدولي بشكل فاعل وتم اعلام البنك الدولي بموجب كتابنا ذي العدد (٨٢٤٣/٤/١ في ٢٠٢٣/٣/١٣).

١٦. غلق مشروع (المنح المقدمة للشركات متناهية الصغر لصيانة الطرق في العراق) بموجب البريد الالكتروني الوارد من ممثلية البنك الدولي بتاريخ (١٤/٢/٢٠٢٣) المتضمن اعلامنا اغلاق المنحة بسبب

عدم امكانية تحقيق اسباب النفاذية من قبل وزارة الاعمار والاسكان والاشغال العامة ووزارة المالية خلال الفترة المحددة بالرغم من تمديد الفترة لثلاث مرات متتالية.

١٧. غلق مشروع (تعزيز نظم التطعيم لضمان توفير متكافئ وجيد للقاح كوفيد-١٩) بموجب كتاب وزارة الصحة ذي العدد (٦٩٨٧ في ٢٠٢٣/١١/٧) مع وجود باقي من قيمة المنحة بمقدار (٥٢١,٧٠٦.٣١ دولار امريكي) (خمسمئة وواحد وعشرون الف وسبعمائة وستة دولار وواحد وثلاثون سنت) وبانتظار تزويدنا بموقف المشاريع من قبل البنك الدولي رسميا.

١٨. ورد موقف مشروع (البرنامج التجريبي للتكيف مع فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتعافي من آثاره – مشروع دعم مرونة الشركات والوصول إلى التمويل والنمو في العراق) من قبل وزارة المالية بموجب كتابهم ذي العدد (١٩٨٢ في ٢٠٢٣/١١/٢) المتضمن تاخر اطلاق المشروع وعد التزام الوكالة الالمانية لتزويد الوزارة انفة الذكر بكافة التفاصيل بخصوص مفاتحة الشركات والتعاقد معهم بصفتهم الوزارة المسؤولة عن الاشراف على المشروع وعدم تزويد وزارة المالية بالوثائق والمستندات للمبلغ المستلم من قبل الوكالة والبالغ (٥,٩٢٠,٠٠٠ دولار) وعدم تايدهم للتمديد الا بعد معرفة المصاريف وتاييدها من قبل اللجنة المالية في وزارة المالية وعدم توقيع الاتفاقية مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بخصوص تشغيل العاطلين عن العمل واوضحت وزارة المالية ان تغير هيكل المشروع يتطلب تنسيقا عاليا ووثيقا بين وزارة المالية والوكالة الالمانية وبانتظار حسم الموضوع من قبل وزارة المالية.

١٩. بخصوص مشروع (الطاقة والصناعات الاستخراجية:العناية الفنية والاقتصادية الواجبة لدعم تعزيزات شبكة كهرباء المنطقة الجنوبية في العراق) فقد اوضحت وزارة الكهرباء خلال سلسلة الاجتماعات التي عقدت في مقر هذه الوزارة للفترة (٢٠٢٢/١٠/١١-٩/٢١) ان المشروع شارف على الانتهاء ورغم متابعتنا المستمرة لم يؤيد البنك او وزارة الكهرباء غلق المشروع لغايته.

٢٠. ضمن متابعة مشروع (دعم إدارة النقاط الساخنة للتلوث البيئي في العراق) فقد تم مفاتحة وزارة البيئة بموجب كتابنا ذي العدد (٣٨٥٠٥/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/١٥) بخصوص طلبهم بموجب كتابهم ذي العدد (١٠٥٧ في ٢٠٢٣/١٠/٣٠) لدمج المكون الثاني من المشروع مع مشروع (الادارة المتكاملة للملوثات العضوية الثابتة (POPS)) وتم تثبيت متطلبات الوزارة في كتابنا مدار البحث.

٢١. كتابنا ذي العدد (١٤١١٢/٤/١ في ٢٠٢٣/٥/٧) المتضمن تنظيم اجتماع للجنة التوجيهية للصندوق مدار البحث بتاريخ (٢٠٢٣/٥/٣٠) وتم عقد اجتماع وتثبيت ملاحظات على محضر اللجنة بموجب كتابينا ذي العددين (١٩٩٣٤/٤/١ في ٢٠٢٣/٦/٢٠) و (٢٢٠٩٠/٤/١ في ٢٠٢٣/٧/١٣).

٢٢. ابدت هذه الوزارة بموجب كتابها ذي العدد (٢٢٠٩١/٤/١ في ٢٠٢٣/٧/١٣) عدم مسؤوليتها عن الموقف المالي لمشروعي (تعزيز الإشراف والقدرات الائتمانية(بما في ذلك تعزيز الإدارة المالية وقدرات الشراء؛ وكيل مراقبة طرف ثالث في العراق) و (بناء السلام وإشراك المواطنين) لعدم وجود جهات حكومية مستفيدة من المشروعين والمنفذين بصورة مباشرة من البنك الدولي ودون التنسيق معنا وتفاجئنا ببيان البنك التنسيق مع دائرة المنظمات في الامانة العامة لمجلس الوزراء والتي بدورها ولم تؤيد الموضوع بموجب كتابها ذي العدد (٢٨٨٥٦ في ٢٠٢٣/٦/٢١) وتم ارسالها الى البنك الدولي بموجب كتابنا ذي العدد (٢١٠٠٩/٤/١ في ٢٠٢٣/٧/٤).

٢٣. ظهر خلال سلسلة الاجتماعات المنعقدة في هذه الوزارة قيام البنك الدولي بالتنسيق مع بعض الجهات الحكومية للاستفادة من مخرجات المشاريع دون تثبيت ذلك في قاعدة البيانات وتم ذكرها بالتفاصيل ضمن (تقرير مراجعة مشاريع صندوق الاصلاح والتعافي واعادة اعمار العراق) ومنها ماجاء في كتابنا ذي العدد (١٥٠٥٧/٤/١ في ٢٠٢٣/٥/١٤) حيث ظهر البنك المركزي العراقي كشريك تنفيذي في حين ما مثبت في قاعدة البيانات (وزارة المالية فقط)

٢٤. طرح البنك الدولي خلال سلسة الاجتماعات التي عقدت في هذه الوزارة خلال عام (٢٠٢٢) تمديد مدة تنفيذ الصندوق لمدة عامين ولم تلقي الفكرة ترحيب من الجانب الحكومي وبينا ذلك ضمن محضر الاجتماع المنعقدة في هذة الوزارة بتاريخ (٢٠٢٣/١/١٦) واعلام البنك الدولي بموجب كتابنا ذي العدد (٢٩٤٣/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٢٦) ثم قام البنك بأعلامنا استحصال موافقة المانحين على بتمديد مدة التنفيذ من دون ان يترتب تكاليف اضافية بموجب كتابهم المؤرخ (٢٠٢٣/٤/١٣) ليكون تاريخ الاغلاق في (٢٠٢٦/٤/٣٠) بدلا عن (٢٠٢٤/٤/٣٠) ثم قام باعلامنا بكتابهم المؤرخ (٢٠٢٣/١٠/٥) بتوقيع اتفاقية تمديد اغلاق الصرف على الصندوق لمدة عامين لاكمال كافة الانشطة وتحقيق اهداف الصندوق وابلغنا الامانة العامة لمجلس الوزراء والسيد المستشار الاقتصادي واعضاء اللجنة التوجيهية للصندوق والسادة اعضاء السكرتارية بذلك بموجب كتابنا ذي العدد (٣٤٤٧٦/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/١٩).

٢٥. تم اعداد كتبنا بخصوص (**متابعة الية الصرف تنفيذ المشاريع الممولة من منح الصناديق الائتمانية**) الى وزارة المالية ذوات الاعداد (٣٢٨١٨/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/٨) و (٣٤٤٠٦/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/١٩) و (٣٥٣٦٩/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/٢٥) و (٣٦٣٠٧/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/٣١) لحل اشكاليات الصرف وتقيد المنح للمشاريع الممولة من الصناديق الائتمانية لتجنب اغلاقها حيث اعلمنا البنك الدولي بموجب كتابهم المؤرخ في (٢٠٢٣/١٠/٢٦) ان الممثلية لن تتمكن من المضي في تمديد المشاريع مالم تستلم طلب رسمي بالتمديد لمشروعي (مشروع الابتكارات من أجل التعلم في المحافظات العراقية المتأخرة عن المحافظات

الأخرى) و (البرنامج التجريبي للتكيف مع فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتعافي من آثاره – مشروع دعم مرونة الشركات والوصول إلى التمويل والنمو في العراق) وان هذا مخالف لما جاء في كتابهم السابق المؤرخ في (٢٠٢٣/٤/١٣) بتمديد عمل الصندوق وكافة المشاريع والانشطة التابعة له لمدة سنتين ليكون تاريخ اغلاق الصندوق (٢٠٢٦/٤/٣٠) بدلا عن (٢٠٢٤/٤/٣٠) واعدت وزارة المالية اجابة للبنك الدولي بموجب كتابهم ذي العدد (١٩٨٢ في ٢٠٢٣/١١/٢) تضمن اعلام البنك الدولي تمديد لمشروعين (دعم التعليم العالي) و(المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق) وفتح حساب خاص بمنحة (الابتكارات من اجل التعلم في المحافظات العراقية المتأخرة عن المحافظات الاخرى) وتوضيح عدة مشاكل ومعوقات تواجه تنفيذ مشروع (دعم مرونة الشركات الصغيرة للوصول للتمويل والنمو في العراق) وتم اجابة وزارة المالية بموجب كتابنا ذي العدد (٣٦٣٠٧/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/٣١) والمتضمن التأكيد على اجراءات وزارة المالية لحل اشكالية الصرف فيما يتعلق بـ(٣ مشاريع) ممولة من الصندوق مدار البحث والتي موعد اغلاق اثنان منها (٢٠٢٣/١٠/٣١) بقيمة (١٥ مليون دولار امريكي).

٢٦. متابعة موقف المقترحات المزمع تمويلها من خلال الصندوق مدار البحث مع الجهات المستفيدة منها والبنك الدولي والتي حصلت الموافقة على المضي بها بموجب كتابنا ذي العدد (٣٨٠١٣/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/١٢) والتاكيد على الزامهم بتعليمات وزارة المالية الخاصة بتقيد المنح في وزارة المالية بحسب منشورهم ذي العدد (٨٢٩٥ في ٢٠٢٣/٤/٢٧) وكالاتي:

أ) اصلاحات قطاع الطيران المدني لصالح سلطة الطيران المدني

ب) النقل القائم على الحافلات لصالح وزارة النقل

ت) ممرات سكك الحديد كعمود فقري للاقتصاد العراقي لصالح وزارة النقل

٢٧. متابعة موقف انجاز المشاريع لانقضاء مدة تنفيذها بموجب كتابنا ذي العدد (٣٨٩٨٢/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/١٩) وبحسب الجدول المرافق للكتاب. (الملحق رقم (٤)).

٢٨. متابعة مخرجات المشاريع بموجب كتابنا ذي العدد (٢٢٣٣٦/٤/١ في ٢٠٢٣/٧/١٦) المتضمن طلبنا بتزويدنا بكافة المخرجات والانشطة والدراسات والتقارير المنجزة مصنفة بحسب مشاريع الصندوق ولم ترد اجابة.

٢٩. موافقة هذه الوزارة على قبول منحة (دعم تطوير ادارة المزارع و تجريب نماذج الكيانات في العراق) وتتحمل وزارة الزراعة مسؤولية متابعة تنفيذ المشروع وتقييده في وزارة المالية بموجب كتابنا ذي العدد (٣٣٤٤٨/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/١٢).

٣٠. متابعة موقف مقترح (المنصة الوطنية للاعمار والتنمية) بموجب كتابنا ذي العدد (١٥٥٧٢/٤/١ في ٢٠٢٣/٥/١٧) وضرورة عقد اجتماع مع دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية لاكمال تطوير المشاريع ولم ترد اجابة وتم التأكيد على البنك الدولي بموجب كتابنا (٣٣٤٤٦/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/١٢).

٣١. تمت موافقة البنك الدولي على تمديد مشروعي (المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق) و (شبكات الامان الاجتماعي) بناءا على طلب الجهات الحكومية المستفيدة.

٣٢. وردنا بريد البنك الدولي بتاريخ (٢٠٢٣/١٠/٩) المتضمن (**دعوة لمناقشة الفنية لمشروعات مقترحة للتمويل من صندوق الاصلاح والتعافي)** متضمن وثائق (٤) مقترحات جديدة **وكالاتي:**

أ) (التنمية الشاملة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في العراق).

ب) (قطاع النقل في العراق)

ت) (الدعم الفني وبناء القدرات لتنفيذ استراتيجية التعليم الوطنية في العراق (٢٠٢٢-٢٠٣١)).

ث) (التحليلات والاستشارات لإصلاحات القطاع المالي (المرحلة الثانية)) واتخذت الاجراءات الاتية:

- تم عرضها على السيد الوكيل الفني بموجب مذكرتنا ذات العدد (٢٧٧٢ في ٢٠٢٣/١٠/١١)
- بعدها تم اجابة البنك الدولي بموجب كتابنا ذي العدد (٣٣٥٧٣/٤/١ في ٢٠٢٣/١٠/١٢) وارسال نفس الكتاب للجهات ذات العلاقة لغرض دراسة المقترحات وبيان الرأي.
- تم ارسال الوثائق الى الدوائر المعنية في هذه الوزارة لبيان رأيهم
- تم ارسال ملاحظات هذه الوزارة الى ممثلية البنك الدولي والجهات المستفيدة بحسب كتبنا ذوات الاعداد (٣٨٩٨٢/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/١٩) لمقترح (التنمية الشاملة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في العراق) و (٣٨٠٤١/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/١٣) لمقترح (الدعم الفني وبناء القدرات لتنفيذ استراتيجية التعليم الوطنية في العراق (٢٠٢٢-٢٠٣١)) و (٣٨٧٠٠/٤/١ في ٢٠٢٣/١١/١٥) لمقترح (التحليلات والاستشارات لإصلاحات القطاع المالي (المرحلة الثانية)) وفي انتظار اجابة دائرة تخطيط القطاعات فيما يخص مقترح (قطاع النقل في العراق)

ثالثا: المشاكل والمعوقات

استكمالا الى الملاحظات المؤشرة مسبقا في تقرير مراجعة الصندوق المعد بتاريخ (تشرين الاول /٢٠٢٢) ندرج أدناه أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه مشاريع صندوق **(I3RF)** والتي تم تثبيتها من خلال المتابعة لاعمال الصندوق :

١. مشاكل الية الصرف وتقييد المنح المالية في وزارة المالية العراقية كإيراد نهائي للخزينة وإعادة تخصيصها للجهة المستفيدة.

٢. استمرار تاشيربعض المعوقات الموضحة بصورة تفصيلية ضمن (تقرير مراجعة صندوق الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار العراق (I3RF)) والذي جاء عطفا على سلسلة الاجتماعات التي عقدت في هذه الوزارة للفترة من (٢٠٢٢/٩/٢١) ولغاية (٢٠٢٢/١٠/١١).

٣. قيام فرق البنك الدولي بتنفيذ انشطة خاصة بمشاريع دون تحديد جهات مستفيدة لهذه المشاريع الامر الذي ينعكس على عدم تحقيق الفائدة المرجوة من مخرجات المشاريع حيث ان مشاريع الصندوق والمبالغ الممنوحة له من قبل الدول المانحة هي لخدمة المجتمع العراقي والحكومة العراقية وليس العكس وتم ملاحظة هذا الموضوع في مشاريع عدد (٢) والذي ابدت هذه الوزارة موقفها ازائها بموجب كتابنا ذي العدد (٢٢٠٩١/٤/١ في ٢٠٢٣/٧/١٣).

٤. عدم قيام البنك الدولي بتزويد هذه الوزارة والجهات الحكومية المستفيدة بالتفاصيل الفنية والمالية المحدثة الامر الذي عكس سلباً على عدم معرفة الجهات الحكومية المستفيدة لتفاصيل المشاريع وعدم امتلاك وزارة التخطيط لموقف محدث بالرغم من قيامنا بمفاتحات رسمية كثيرة وعقد اجتماعات معهم.

٥. عدم توضيح فرق البنك الدولي التفاصيل الخاصة بالمشاريع للجهة المستفيدة حيث ان الاصل في الموضوع وقبل المباشرة في التنفيذ ان تقوم هذه الفرق التنفيذية بطلب عمل تشكيلة فرق ثابتة من الجهة المستفيدة ومن قبلهم لغرض التنسيق الفاعل بين الطرفين خلال مراحل التنفيذ واطلاق المشروع بورشة عمل او اجتماع يتم خلالها بحث كافة التفاصيل الدقيقة للمشروع فيه ابتداء من وثيقته والنتائج المتوقعة وخطة العمل لتوضيح المخرجات وتحديد الادوار لكل طرف والتزام الجهات المستفيدة بتقييد المنح في وزارة المالية وبالرغم من المفاتحات الرسمية العديدة بهذا الخصوص.

٦. عدم قيام فرق البنك الدولي والجهات الحكومية المستفيدة بتحديد الادوار والمسؤوليات لكل طرف ولكل مشروع ينفذ من قبلهم وتم اعلام الجهات الحكومية بموجب كتابنا ذي العدد (١٤٥٢٦/٤/١ في ٢٠٢٣/٥/٩) بضرورة التنسيق معهم.

٧. قيام فرق البنك الدولي سابقا وإدارة الصندوق بإجراء تغييرات كبيرة وجذرية في انشطة وفقرات بعض المشاريع لتشمل **(اسماء المشاريع، دمج مكونات المشاريع، دمج مشاريع مختلفة، كلفة ، تغيير مدة تنفيذ)** دون استحصال موافقة هذه الوزارة ودون بيان رأي الجهات المستفيدة من هذهِ المشاريع على الرغم من التنبيهات الرسمية المستمرة لإدارة الصندوق بهذا الخصوص وكما مثبت في (**تقرير مراجعة صندوق**

الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار العراق (I3RF)) السابق واخرها اجرائهم بتمديد فترة تنفيذ الصندوق لمدة عامين دون استحصال موافقة هذه الوزارة كشريك لهم.

٨. قيام بعض فرق البنك الدولي بتنفيذ انشطة حساسة تحتاج الى استخدام البيانات الحكومية مثل اعداد بعض المسوحات والتقارير الامر الذي سيؤدي الى عدم اعتمادية التقارير والمسوحات من قبل الحكومة العراقية وكما جاء في كتابينا ذي العددين (١٢١٩٢/٤/١ في ٢٠٢٣/٤/١٦) و (٢٩٤٤/٤/١ في ٢٠٢٣/١/٢٦)

٩. البيانات الواردة في قاعدة بيانات الصندوق من البنك الدولي مؤشر ازاء بعضها بأنها مغايرة لبعض التفاصيل وغير مكتملة لتفاصيل اخرى بالمقارنة لما تم عرضه في سلسلة الاجتماعات مدار البحث والمخاطبات المستمرة.

رابعاً: المقترحات

في ضوء ماجاء في هذه التقرير من اجراءات ومعوقات نقترح الاتي:

١. الحاجة الى اصدار قرار حكومي موحد رفيع المستوى لتصحيح العلاقة مابين الجانب الحكومي والبنك الدولي وتصحيح مسار عمل الصندوق ومراعاة السياقات الحكومية المتبعة في تنفيذ وتقييد الانشطة الممولة من المنح الدولية مع مراعاتنا لسياقات البنك الدولي بالاضافة الى تحديد الدور الحكومي ودور البنك الدولي والزام البنك الدولي باظهارمستوى عالي من التعاون والتنسيق الفاعل خلال مراحل التنفيذ مع الجهات الحكومية المستفيدة من الانشطة وقيامهم بتزويد التفاصيل المالية والفنية للجهات الحكومية وتحديث الموقف دوريا دون الاعتماد على تقريرهم السنوي.

٢. اعادة النظر بمذكرة التفاهم الموقعة بين الجانب الحكومي والبنك الدولي واعادة تقييمها كونها لاتنظم العلاقة بين الطرفين بشكل يراعي التزامات وادوار الطرفين وبما يضمن اضافة الالزامية للطرفين في مشاركة المعلومات واحترام سياقات عمل الطرفين واضافة بنود تخص عملية المتابعة والتنسيق مع الجهات الحكومية المستفيدة من الانشطة.

٣. نؤكد ان الوزارة لا تمتلك حاليا موقف محدث عن التفاصيل المالية والفنية لمشاريع الصندوق وكما ورد في فقرة الاجراءات المتخذة والحال نفسه بالنسبة للجهات الحكومية المستفيدة وان هذا الموضوع يدخل كمعوق كبير جدا في عملية قيام الجهات المستفيدة في تقييد الانشطة المنفذة في الصندوق سواء المنفذة من الجانب الحكومي او المنفذة من جانب البنك الدولي وفقا لمنشور وزارة المالية ذي العدد (٨٢٩٥ في ٢٠٢٣/٤/٢٧) وقانون الموازنة الاتحادية لعام (٢٠٢٣).

٤. مراعاة المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ مشاريع الصندوق والمؤشرة ازاء كل مشروع والواردة في (الملحق رقم (٥)).

٥. ضرورة حسم موضوع موائمة انشطة الصندوق كما جاء في فقرة (٢٢) من ثانيا/ الاجراءات المتخذة والتي توقفت بسبب عدم وجود بيانات مالية وفنية محدثة بالرغم من المفاتحات المستمرة للبنك الدولي وعدم استجابتهم.

٦. الغاء تشكيلة الفريق الساند لسكرتارية الاصلاح والتعافي واعادة اعمار العراق كونهم غير فاعلين في متابعة نشاطات الصندوق واجراءات الفريق واعادة الاعمال الى الدوائر المعنية وبحسب مهام عمل كل منها حيث ان جميع المهام حاليا تنفذ من قبل هذه الدائرة ومقررية الفريق الساند حصرا ولايوجد اي نشاط من قبل الاعضاء بالرغم من التوجيهات المكررة سابقا حيث اصبح الفريق حلقة ادارية اضافية.